آليات النظم القرآني وأثرها في تمليك اللغة واكتساب الذوق عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز

The mechanisms of the Quranic systems and their impact on the ownership of language and the acquisition of taste by Abd al-Qahir al-Jarjani in his book evidence of the Agony.

خولة بولقرون[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–
Khawlaboulkroune93@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/07/22 القبول 2022/10/17 النشر على الخط 2022/11/05
Received 22/07/2021 Accepted 17/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

اللُّغَة آليَّة مِن آليَّات التَّعبير عَن المعَاني الموجُودة في النَّفس بواسِطة الألفَاظ والجرجاني يُدرك هذا المفهُوم ولهذا تَجِده يَحرص على تَتبُّع مَواطن الفَصاحة في الألفَاظ المكَوِّنة لهذه اللُّغة والوُقُوف على المعَاني البَليغة في تَراكِيبها مُكوِّنة في مُجمَلها ما يُسمَّى بالنَّظم الذي اشْتَرَط فيه تَوخي مَعاني النَّحو في التَّركِيب مُحتَكِما في ذلك إلى مَلَكَة الذَّوق التي يَنبَغي على كلِّ لُغَويٍّ اكْتِسَابها إنْ لمْ تَكن كَائِنة فيه، مُعتَمدة في دِراسَتي هذه المنهج التَّحلِيلي قَصْدَ بُلُوغ أهمِّ نَتيجَة وهي أنَّ النَّظم لا يَتحقَّق إلاَّ بِوُجُود عَامِلين أسَاسيَّيْن هُما امْتلاكُ اللُّغوي لِلُّغة الصَّحيحَة واكْتِسَابُه الذَّوقَ حتَّى يَتمكَّن منْ تَحلِيل الكَلام العَربيِّ الدَّقِيق وقُدرتِه على التَّفريقِ بينَ النُّظُم أيُّها أبْلَغ منَ الآخَر.

الكلمات المفتاحية: النَّظم– اللُّغة– الذَّوق– الجُرجَاني.

Abstract:

Language is a mechanism for expressing the meaning in oneself by means of words, and Al-Jirjani is aware of this concept. That is why he is keen to keep track of the terms that make up this language and to identify the eloquent meanings in its combinations making up the whole of the so-called systems in which the meaning of the structure is required and to judge the queen of taste which every linguist should acquire if not exist there.

Keywords: Al-nazm - Language - Taste - Jirjani.

[1] المؤلّف المراسل: **خولة بولقرون** البريد الإلكتروني: **khawlaboulkroune93@gmail.com**

1. مقدمة:

الحمدُ لله الذِي جَعل العَقل مِفتاح العُلوم ومُدرك مَعاني المنطُوق والمفهُوم ومنْشأ بَيان المحقّق والموهُوم ومظْهر بَديع المنثُور والمنظُوم، أمَّا بَعد:

تَسمُو العُلوم وتَشرُف بشَرف مُتَعلّقِها، وإنَّه لشَرف كَبير لدَارِس اللُّغة العَربية أنْ يَختصَّ بهَا كعِلم ويَخُوض في مَجالاتِها، وهذا الشَّرف مُتعلّق بالقُرآن الكَريم كَونُه نَزل بلُغة عَربية أَصِيلة مُحكَمة القَواعد والنُّظُم، مُتنَاهِية في البَلاغة ولهَا منَ الجَماليَّة ما يُؤهِّلُها لأنْ تَتَربَّع على عَرش الكَمالِ المطْلق.

رُغم المحاولات اللاَّمُتناهيَّة التي قَام بها المشَكِّكُون حَول التَّشْكِيك بما نَزَل على الرَّسول صلىَّ الله عليه وسَلم منَ القُرآن الكَريم، بالتَّنقِيب بينَ طيَّاتِه فِيما إنْ كان هُنالِك خطأ سَواء تَعلَّق الأَمر باللُّغة أو العَقِيدة في حدِّ ذَاتها، ومُحاولاتِهم تَقليدَه والإِتيان بمثلِه باعتِبَاره نَزل بلُغَتِهم ونَطَق بمثْل ما نَطقُوا به، وعلى الهَيئة التي يُحسِنونَها، لكنْ كلُّ مُحاوَلاتهم باءَت بالفَشَل، وهذا ما دَفع بالدَّارِسين إلى الاخْتصَاص بالقُرآن الكَريم والبَحث عن سَبب عَجْز منْ سبقَهُم منْ أهْل الفَصاحَة والبَلاغَة في تَكوِين الجُمل على الهَيئة التي وَردَت في القُرآن الكَريم، و عَبد القَاهر الجُرجاني (ت471هـ، 474هـ) من عُلماء البَلاغة الذين اهْتمُّوا بدِراسة إعْجَاز القُرآن الكَريم ومُحاولة التَّنْقِيب عنْ الظَّواهر اللُّغويَّة التي أعْجَزت أولئِك المعَارِضين، فَتراهُ من خِلال تَتَبُّعك للمَنهج الذي اعْتَمده في مُصنَّفه دَلائل الإِعجَاز أنَّه يَأخُذ الظَّاهِرة الإِعجَازية ويَقومُ بتحْليلِها والنَّظر فيها وإخْضاعِها للقَواعِد اللُّغويَّة عنْده ثم يستَنتِج منْ خِلالها طَريقة بِناء هذه الظَّاهرة عنْ طَريق إصْدار الأَحْكام والتَّدليل عَليها، وهذه العَمليَّة التَّحليليَّة التي اخْتصَّ بها الجُرجاني على غِرار غَيره منْ عُلماء البَلاغة أُدرِجَت ضِمن قَالب لهُ ضَوابِطه وأحْكامُه وأَطلَق عَليها اسم "نظرية النَّظم".

إنَّ اهْتمَام العَربي مُنذ القِدم بفُنون اللُّغة العَربية شِعرها ونَثرها أفْضَى عَليه خُصوصِية باطِنيَّة مَحسوسَة تُمكِّنه منْ تَمحِيص هذا الكَلام العَربي والتَّرجِيح فيمَا بَينه وذَلك بالاطِّلاع عَليه وانْتِقاء الجيِّد ونَقضِ الرَّديءِ مِنه وهَذا كلُّه راجِع إلى الملَكَة الذَّوقِيَّة التي نَشأَت بداخِله والتي اسْتقت جُذورَها من الشُّعور البَاطنيِّ أو الإِحسَاس المرْهَف الذي يَتمتَّع به العَربي الأَصيل، وهذا هُو الهَدف الذي يَسعى إليه الجُرجاني من خِلال نظريَّته التي حَاول تَطويرها وإخراجَها من الحيِّز الضيِّق الذي انْحصَرَت فِيه على أيْدي عُلماء اللُّغة والنَّحو قَبله، وإعطاءِها طَابعا جَديدا يَتلاءَم مع كلِّ النُّصوص اللُّغويَّة قَديمِها وحَديثِها، شِعرها ونَثرها مُستَعينا بالقُرآن الكَريم وقَضايا إعْجازِه لتَحقيق أسُس البَلاغة والفَصاحة والرُّقيِّ بتَعبِيرات الفَرد لفْظا ومَعنى، فما المفْهُوم الذي اخْتصَّ به الجُرجاني هذه النَّظرية، ومَا هي الآليَّات التي اختصَّها بها؟ وما العَلاقة التي تَربطُها بفُنون اللُّغة؟ وكيْف يُمكن استِغْلالها منْ أجْل تَحْسين التَّعبيرات اللُّغويَّة عنْد الفَرد وإحيَاء مَلَكَة الذَّوقِ فِيه؟

وقد تَتَبَّعت في دِراسَتي هذه المنْهج التَّحليلي، قَصد بُلوغ أهْداف تَوسَّمت تَحقيقها مُجمِلة إيَّاها في النِّقاط التَّالية:

- التَّعريف بنظريَّة النَّظم عنْد بَعض عُلماء اللُّغة والنَّحو الإِعجَاز وبَيان وَجه الجِدَّة الذِي تَميز به الجُرجاني عنْ غَيره.
- تَكْيِيف الجُرجاني للنُّصُوص اللُّغويَّة وإدْراجِها ضِمنَ آليَّات النَّظم وإصْدار الأَحكَام والتَّدليل عَليها.
- بيانُ المقَوِّم الأَسَاسي الذي تَقُوم عليه نَظريَّة النَّظم وهو النَّحو وقَواعده وأنَّ عَلاقتها به عَلاقة تَلازُم.
- تَعليم الفَرد كَيفية اسْتغلال هذه النَّظرية في مَعرفة عُلوم اللُّغة وكَيفية التَّفريق بَين التَّراكِيب واللُّغويَّة ومحُاولة انْتِقاء الأَبْلغ مِنها اعتِمَادا على المعْرفة الشَّامِلة بقَواعِد النَّحو إضَافة إلى أدَاة الذَّوق.

2. النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

1.2 . مفهوم النظم:

أ/ لغة:

تباين المعنى اللغوي لمادة (ن ظ م) في بعض المعاجم العربية واتفق في معظمها على مفاهيم محددة وشاملة، ومما اشتهر من المعاني اللغوية المتفق عليها ما سأبرزه في المعاجم والقواميس التي انتقيتها فيما يلي:

* جاء في معجم مقاييس اللغة: (نَظَمَ): النُّونُ وَالظَّاءُ وَالْمِيمُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْلِيفِ شَيْءٍ وَتَأْلِيفِهِ، وَنَظَمْتُ الْخَرَزَ نَظْمًا، وَنَظَمْتُ الشِّعْرَ وَغَيْرَهُ. وَالنِّظَامُ: الْخَيْطُ يَجْمَعُ الْخَرَزَ. وَالنِّظَامَانِ مِنَ الضَّبِّ: كُشْيَتَانِ مِنْ جَنْبَيْهِ، مَنْظُومَانِ مِنْ أَصْلِ الذَّنَبِ إِلَى الْأُذُنِ.[1]

* وورد في لسان العرب: (نَظَمَ): النَّظْمُ: التأْليفُ، نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً ونَظَّمه فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ. ونَظَمْتُ اللؤْلؤَ أَيْ جَمَعْتُهُ فِي السِّلْك، والتَّنْظِيمُ مِثْلُهُ، وَمِنْهُ نَظَمْتُ الشِّعر ونَظَّمْته، ونَظَمَ الأَمرَ عَلَى المثَل. وكلُّ شَيْءٍ قَرَنْته بِآخَرَ أَوْ ضَمَمْتَ بعضَه إِلَى بَعْضٍ، فَقَدْ نَظَمْته. والنَّظْمُ: المَنْظومُ، وَصْفٌ بِالْمَصْدَرِ. والنَّظْمُ: مَا نظَمْته مِنْ لؤلؤٍ وخرزٍ وَغَيْرِهِمَا، وَاحِدَتُهُ نَظْمَة.[2]

* وذكر صاحب القاموس المحيط: (النَّظْمُ): التأليفُ، وضَمُّ شيء إلى شيءٍ آخَرَ، ونَظَمَ اللُّؤْلُؤَ يَنْظِمُهُ نَظْماً ونِظاماً، ونَظَّمَهُ: أَلَّفَهُ، وجَمَعَهُ في سِلْكٍ، فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ، والنِظامُ: كُلُّ خَيْطٍ يُنْظَمُ به لُؤْلُؤٌ ونحوه.[3]

* وورد في المعجم الوسيط:(نَظَمَ): الْأَشْيَاء نظما ألفها وَضم بَعْضهَا إِلَى بعض واللؤلؤ وَنَحْوه جعله فِي سِلك وَنَحْوه وَيُقَال نظم الْخَواص الخوص ضفره وشعرا ألف كلَاما مَوْزُونا مقفى وَيُقَال نَظَّم أمره أَقَامَهُ ورتَّبه.[4]

إن المتتبع لهذه التعاريف اللغوية الصادرة عن مجموعة من اللغويين في مؤلفات تنوعت فيها الأفكار والمفاهيم، يجد أن المعنى الجلي لمصطلح (النظم) يدور في مجمله حول مفهوم التأليف والجمع وضم الشيء إلى شيء آخر، أي جعل الشيء الأول مرتبطا بالثاني حيث لا يَصدُق هذا الأخير إلا بتوفر الأول، وهذا هو المفهوم السائد في جل المصنفات اللغوية على مرِّ الأزمنة. والذي لم يخالفه الجرجاني بدوره في تعريفه لهذا المصطلح وإنما قرنه بوسائط ارتأى أن لوجودها دور مُهم في التأسيس له.

وبعد الفراغ من البحث في المعنى اللغوي أتطرق إلى تتبع اللفظة من الناحية الاصطلاحية كما هو آتي:

ب/ اصطلاحا:

تباين المفهوم الاصطلاحي "للنظم" في الوسط اللغوي متجليا ذلك في المصنفات التي ألفها مجموع النحويين والبلاغيين في القرون التي سبقت الجرجاني وتأليفه لمصنفه دلائل الإعجاز، ولعل هذا التباين راجع إلى اهتمامات النحوي بالجانب النحوي، والنظر إلى الكلمة والجملة والتراكيب المختلفة من ذلك المنظور، وكذا البلاغي الذي نهج نهجه واختص مؤلفاته بالدراسة البلاغية، وهذا ما سأوضحه في أقوال اللغويين الذين تطرقوا إلى مفهوم "النظم" قبل الجرجاني فيما يلي:

***قبل عصر عبد القاهر الجرجاني:**

---

[1]- ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ، 1979م، 443/5، (مادة نظم).

[2]- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 578/12، (مادة نظم).

[3]- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ، 2005م، ص1162، (مادة عجز).

[4]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، دط، دت، 933/2، (مادة عجز).

1- **سيبويه** (ت180هـ):

من أوائل النحاة الذين داع صيتهم، وقوت شوكته في مجال علم اللغة واعتد بمصنفه الذي جُعل قرآنا للنحو لما يحمله من لآلئ نحوية قعَّدت لعلم النحو في عصره وما جاء بعده من العصور وحتى يومنا هذا، إذ لا يمكن الاستغناء عنه، ويتوجب على أي دارس لعلم النحو الاعتداد به وجعله المصدر الأول له.

تطرَّق سيبويه إلى مفهوم النظم في مصنفه الكتاب فيقول في هذا: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تَنتقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمسِ. وأما المستقيم الكذب فقولك: حمَلتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تَضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماء البحر أمس).[1]

إن المتَمعِّن في هذا المفهوم يجد أن سيبويه قيَّد الكلام واعتدَّ له أصنافا حتى يحسُن تركيبه ومعناه ويكون ذا قصد، وهذا طبيعي بحكم سليقته والبيئة التي عاش فيها واحتكاكه بالعرب الأقحاح، فجودة اللفظ تحسِّن المعنى وتَفضُل بكلام على كلام آخر، والنظم من أساسياته انتقاء اللفظة وإحلالها موضعها المناسب حتى يكون بها المعنى أجود وأبلغ وبهذا يكون الكلام مستقيما، وسيبويه لم يخرج عن هذا المفهوم وإنما ضبطه بلفظة الاستقامة.

2- **بشر بن المعتمر** (ت210هـ):

تطرق بشر كغيره من اللغويين إلى قضية اللفظ والمعنى وما يتعلق بهما فقال في صحيفته: (وإياك والتوعر فإن التوعر يُسلِّمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك، ومن أراد* معنى كريما فليلتمس له لفظا كريما، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما).[2]

ففي قوله هذا دعوى إلى تجنب التعقيد الذي عُد من عيوب الفصاحة، فكلما كان اللفظ متكلفا كان المعنى رديئا، والأولى والأحسن في تركيب الكلام حسب ما وضَّحه بشر أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا.

ويستأنف قوله في نفس السياق: (وتجد اللفظة لم تقع موقعها، ولم تصر إلى قرارها، وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها، وفي نصابها، ولم تصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها، فإنك إذن لم تتعاطى قرض الشعر الموزون ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور، لم يَعِبْك بترك ذلك أحد).[3]

---

[1]- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، 1/ 25، 26.

* في البيان والتبيين للجاحظ وردت: أراغ.

[2]- بشر بن المعتمر: صحيفة بشر بن المعتمر في فن الخطابة. انظر أيضا: أبو عثمان عمرو بن الجاحظ: البيان والتبيين، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ، 1998م، 1/ 136.

[3]- الجاحظ: البيان والتبيين،1/ 138.

فكلما كان اختيارك للفظ جيدا حسنت معانيك وجملت تراكيبك وأخذت بحظها من البلاغة ما يتوصل به إلى قلب السامع، وبمراعاة كل هذا يُتوصل إلى النظم الذي قصده الجرجاني بعده.

3- **الجاحظ** (ت255هـ):

عالج الجاحظ في مصنفه الحيوان قضية اللفظ والمعنى، والمعروف عنه أنه من أنصار اللفظ لذلك اعتبر شيئا مبتذلا وبديهيا لا يصعب على أي كان فهمه، على خلاف اللفظ الذي يتطلب انتقاؤه بمهارة تستوجب بلاغة من صاحبها وذوقا في الاختيار، وفي هذا يقول: (والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، (والمدني)، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، (وكثرة الماء)، وفي صحة الطبع وجودة السَّبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير).[1]

توفر المعنى وتخير اللفظ له علاقة وطيدة بالنظم والجاحظ قد تطرق لهذا المفهوم من خلال ذكره لمسألة النسيج.

وجاء أيضا في مسألة ذكره للفظ في البيان والتبيين: (ومتى كان اللفظ أيضا كريما في نفسه متخيرا في جنسه، وكان سليما من الفضول بريئا من التعقيد حبب إلى النفوس، واتصل بالأذهان والتحم بالعقول وهشت إليه الأسماع وارتاحت إليه القلوب وخف على ألسن الرواة).[2]

من شدة حرصه على جمالية اللفظ وحسن تخيره له، فأعطى لهذا خصائص كجعله كريما متخيرا، وسليما بريئا من كل عيب يشوبه حتى يستساغ على العقول ويصل إلى الأذهان في أحسن صورة وهذا هو المفهوم الصحيح الذي يدور حوله النظم ويسعى إليه.

4- **الخطابي** (ت388هـ):

تطرق الخطابي في رسالته إلى أسس البلاغة قائلا: (عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة).[3]

فهو يحث على حسن اختيار اللفظ وإحلاله محله كي يؤدي الغرض الذي وضع لأجله في التركيب، ولا يمكن وضع لفظ مكان لفظ قصد سد الحاجة المعنوية به، وإنما ينبغي تخير اللفظ كي يحسن المعنى ويخلو التركيب من أي عيب.

وأما في ما يخص مسألة النظم فقد أتى به لفظا صريحا فقال فيه: (وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان).[4]

دعا الخطابي اللغويين والبلاغيين إلى ضرورة التقيد برسوم النظم لأنها الأساس في تكوين تراكيب الكلام، لأن المحسن في تخيره للفظ ومراعاته للمعنى يكون قد بلغ منزلة البليغ، فعمودا البلاغة اللفظ الحسن والمعنى الجلي وبهما يتحقق البيان.

---

[1]- الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1385هـ، 1965م، 131/3، 132.

[2]- الجاحظ: البيان والتبيين، 8/2.

[3]- أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي: بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م، ص29.

[4]- الخطابي: بيان إعجاز القرآن، ص36.

5- **الباقلاني** (ت403هـ):

ذكر الباقلاني النظم أثناء معالجته قضية إعجاز القرآن الكريم وتحدي الله عز وجل للعرب بعد إنكارهم لأفضليته وصحة تراكيبه وبلاغة ألفاظه على أن يأتوا بمثله فقال في هذا الشأن: (أنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه). ص 35.

ثم يذكر في موضع آخر النظم القرآني ويفصل فيه قائلا: (وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه، خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختص به، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد). وفي نفس السياق يقول أيضا: (وقد تأملنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها، على حد واحد، في حسن النظم، وبديع التأليف والرصف، لا تفاوت فيه، ولا انحطاط عن المنزلة العليا ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا).[1]

وعليه فالباقلاني حتى وإن قرن النظم بإعجاز القرآن الكريم فهو لم يخرج عما أتى به الجرجاني، فقد راعى في نظمه الألفاظ البليغة والمعاني الحسنة والتراكيب الجميلة.

6- **القاضي عبد الجبار** (ت415هـ):

أثناء تناول القاضي لمسألة النظم في كتابه المغني عقد فصلين الأول ذكر فيه رأي شيخه أبي هشام الجبائي في الفصاحة والثاني رأيه الخاص في الذي به يقع التفاضل في الكلام واستحسان كلام على كلام آخر، وفي هذا يقول: (قال شيخنا أبو هشام: إنما يكون الكلام فصيحا لجزالة لفظه وحسن معناه، ولابد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا)[2]، (وكلام أبي هاشم صريح في أن النظم لا يصلح أن يكون مفسرا لفصاحة الكلام، لأن النظم قد يكون واحدا، ويفضل أديب صاحبه فيه، وكأنه يرد بذلك على الجاحظ وأمثاله الذين يرجعون إعجاز القرآن إلى نظمه وطريقته، ويقول إنه لا يوجد في الكلام إلا اللفظ والمعنى ولا ثالث لهما، وإذن فلا بد أن تكون الفصاحة راجعة إليهما بحيث يكون اللفظ جزلا والمعنى حسنا)[3]، ويحاول القاضي عبد الجبار إدراك النقص في أستاذه فيضيف النظم إلى الفصاحة فيقول: (إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره، فصارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام الفصيح معتادة كما أن قدر الفصاحة معتادة فلا بد من مزية فيهما ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى ومتى قال قائل إني وإن اعتبرت طريقة النظم فلا بد من اعتبار المزية في الفصاحة فقد عاد إلى ما أردناه)، والقاضي برأيه هذا يكون قد رد على الباقلاني وغيره من الأشعرية ويتفق مع أستاذه الرماني ومن نحا نحوهم من المعتزلة في طريق بسط بلاغة الألفاظ والمعاني وتبيين وجوهها مضيفا فكرة ترتيب الكلام التي اعتبرتها أساسية في بلاغتها وفصاحتها وفي هذا يقول: (اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموضع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع... قال فقد قلتم إن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهل اعتبرتموه؟ قيل له: إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ولذلك تجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق على أن نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن

[1]- أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، دط، 1971م، ص35، 37.

[2]- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين الخولي، دار الكتب، مصر، دط، 1960م، ص197.

[3]- شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت، ص115، 116.

يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر بها عنها فإذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقدم أو التأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة... وهذا يبين أن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظة وأن المعتبر فيه ما ذكرنا من الوجوه فأما حسن النغم وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسنا على السمع لا أنه يوجد فضلا في الفصاحة).

إنما يكون الكلام فصيحا لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولا بد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ، ركيك المعنى لم يعد فصيحا، فإذن يجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص، لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر، والنظم مختلف إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة.[1]

بعد تتبع أقوال العلماء على مدى تنوع العصور والتخصصات نخلص إلى أن موضوع النظم ليس بالموضوع الجديد عن الجرجاني أو أنه أول من أتى به، وإنما كانت له جذور قديمة بنى عليها العلماء الواحد تلو الآخر كل حسب البيئة التي نشأ بها والجهة التي تناول منها قضية النظم، ولكن المشترك بين هؤلاء البلاغيين والنحويين أنهم اهتموا باللفظ والمعنى كثنائيتين أساسيتين لا يتم التركيب إلا بهما، فاللفظ البليغ والمعنى الجزل يُكوِّنان تركيبا بليغا وهذا هو المفهوم العام للنظم.

*** في عصر عبد القاهر الجرجاني:**

مفهوم النظم الذي اختلفت حوله آراء اللغويين وتعددت خصائصه وصولا إلى عصر الجرجاني الذي أسس له وجعله العامل الأبرز في التحكيم لصالح التراكيب اللغوية أيها أبلغ؟ ووضع له موازين إذا اختل أحدها اختل الكلام عنده.

والجرجاني ربط النظم بقواعد النحو معتمدا على ضم اللفظ إلى اللفظ ضمن سياق سلس بليغ مترافق مع المعنى الحسن وفي هذا يقول: (النظم ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق).[2] وقال أيضا: (النظم عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم).[3] وفي موضع آخر يقول: (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض) وفي تعليق الكلم يشترط ثلاثة أمور لا بد من توفرها فيه وهي: (والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما).[4]

واسترسل في توضيح ذلك في عدة مواضع من كتابه وفيه يقول: (اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها).[5]

ويقول في موضع آخر: (النظم إنما هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله، وليست معاني النحو معاني ألفاظ، فيتصور أن يكون لها تفسير).[6] ويتم كلامه قائلا: (ليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه

---

[1]- بلخير أرفيس: نظرية النظم بين الأصل النظري والبعد الفكري، البدر الساطع، العلمة، ص 20، 21.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ، 1992م، ص49.

[3]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص362.

[4]- المصدر نفسه، ص4.

[5]- المصدر نفسه، ص71.

[6]- المصدر نفسه، ص452.

وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنك قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق بعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر، عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض، وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلقة بها، وكائنة بسبب منها) .[1]

ويقول في مفهوم النظم المرتبط بتوخي معاني النحو أيضا: (وإذ قد عرفت أن مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها غي أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض.[2]

واسترسل الجرجاني في الشرح والتوضيح فيقول في شأنه: (جرى في ظنه أن حال الكلم في ضم بعضها إلى بعض، وفي تخير المواقع لها، حال خيوط الإبريسم سواء، ورأيت كلامه كلام من لا يعلم أنه لا يكون الضم فيها ضما، ولا الموقع موقعا، حتى يكون قد توخي فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئا تدعى به مؤلفا، وتشبه معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع.[3]

وقوله في هذا المفهوم: (لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هنالك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق.[4]

ونظرا للمفاهيم المتعددة والمتناثرة بين طيات كتابه فيما يخص مفهوم النظم تلحظ العناية البالغة التي أولاها إياه، فلو لم يكن النظم أساسا من أساسيات تقييم التركيب اللغوي وجعل كلام أبلغ من كلام لما أجهد الجرجاني نفسه في تحديد مفاهيمه والتأكيد عليها بالشروحات المتناثرة.

وفي تعظيم شأن "النظم" يقول الجرجاني: (وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن "النظم" وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ، وبَتَّهُمُ الحكم بأنه الذي لا تمام دونه، ولا قِوام إلا به، وأنه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال. وما كان بهذا المحل من الشرف، وفي هذه المنزلة من الفضل، وموضوعا هذا الموضع من المزية، وبالغا هذا المبلغ من الفضيلة، كان حرى أن توقظ له الهمم، وتوكل به النفوس، وتحرك له الأفكار وتستخدم فيه الخواطر).[5]

وعليه فالمتمعن في كل المفاهيم التي وردت فيما يخص المفهوم العام "للنظم" انطلاقا من الأوائل اللذين تعرضوا لهذا المصطلح في مؤلفاتهم قبل عصر الجرجاني أو في عصره حينما استقر المصطلح لديه وقعَّد له وقنَّنَه بقوانين لا تصدق بلاغة التراكيب إلى بها،

[1]- المصدر نفسه، ، ص525.
[2]- المصدر نفسه ، ص87.
[3]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص370.
[4]- المصدر نفسه، ص54.
[5]- المصدر نفسه، ص80.

يجد أن المشترك بين هذه المفاهيم أو الإشارات كلها تدور حول شيئين أساسيين هما اللفظ والمعنى، إذ لا فضل لأحدهما على الآخر، بل كل منهما مكمل وضروري للثاني لأن البلاغي الحذق يتخير اللفظ السلس كي يحقق المعنى المراد في التركيب وبهذا يكون قد حقق ما يسمى بالنظم.

2.2 أثر آليات النظم في تمليك اللغة:

بنى الجرجاني النظم في كتابه دلائل الإعجاز على ثنائيات ارتأى أنها مقومات أساسية لا بد منها لتبيان صحة كلام من فاسده، وبها يفضل كلام على كلام ويبلغ من الفصاحة والبلاغة في ألفاظه ومعانيه ما يحقق به المزية والفضيلة في التركيب ويصدق هذا طبعا بتوخي معاني النحو والتزام قوانينه وأصوله.

أوّلا: البلاغة والفصاحة:

أ- علم البلاغة:

تطرق الجرجاني إلى علم "البلاغة" في كتابه وعقد فيه فصولا شرح فيها مطولا المفاهيم الصحيحة التي ينبغي أن يبنى عليها هذا الفن، لكنه كثيرا ما تراه يقرنه بعلم "الفصاحة" وتارة يذكرها تحت مسمى "البيان" أو "البراعة" وفي هذا يقول: (في تحقيق القول على "البلاغة" و"الفصاحة" و"البيان" و"البراعة"، وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يُعْلِمُوهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم).[1]

فالناظر في قوله هذا يلحظ عدم تفريق الجرجاني بين المصطلحات في ذكره لفن البلاغة، إذ لا معنى لاختلاف المصطلح أمام ما يحققه من معنى مقصود يهدف البلاغي الوصول إليه بتعبيراته، مستعينا في ذلك بثنائيتي اللفظ والمعنى والمزية الحاصلة من ورائهما، لأن الهدف الرئيسي الذي تتطلع إليه نظرية النظم عنده الانطلاق من استعمال العربي للفظ البسيط ضمن سياق خاضع لقوانين النحو مستوف فيها شروط الإعراب كلها، كي يرقى بها المستوى الرفيع، وهذا طبعا بتجسيد المعنى الكامن في النفس على كل المستويات، وفي هذا يقول المبرد: (إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقارنة أختها ومعاضدة شكلها وأن يقرب بها البعيد ويحذف منها الفضول).[2]

ب- الفصاحة:

وقد تطرق الجرجاني إلى بعض أقوال العلماء الذين فرَّقوا بين الفَنَّيْن "البلاغة" و"الفصاحة" فيقول فيهم: (ولو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة: "إنها خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة، أو على وجوه تظهر بها الفائدة"، أو ما أشبه ذلك من القول المجمل، كافيا في معرفتها، ومغنيا في العلم بها، لكفى مثله في معرفة الصناعات كلها).[3] فالجرجاني لا يعتد بمثل هكذا أقوال أو قيود لأن الفصاحة إن كانت مختصة بالتركيب اللغوي في الجملة وتتعلق فقط بمراعاة اللفظة مع التي تليها على النحو الذي به تتحقق الفائدة في الكلام، وهذا غير كاف وفيه يقول: (علمت أنه لا يكفي في علم "الفصاحة"

[1]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص43.

[2]- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، العراق، دط، 1403هـ، 1983م، 403/1.

[3]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص36.

أن تنصب لها بل تكون في معرفتها في شيء، حتى تفصل القول وتحصل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدة، وتسميها شيئا شيئا).[1]

وقد ذكر الجرجاني ما يمكننا تسميته بالضوابط المقومة للفصاحة ويقول فيها: لا بد لك إن نظرت فيها: (احتجت إلى صبر على التأمل، ومواظبة على التدبر، وإلى همة تأبى لك أن تقنع إلا بالتمام، وأن تربع إلا بعد بلوغ الغاية، ومتى جَشِمْتَ ذلك، وأبيت إلا أن تكون هنالك، فقد أممت إلى غرض كريم، وتعرضت لأمر جسيم، وآثرت التي هي أتم لدينك وفضلك، وأنبل عند ذوي العقول الراجحة لك، وذلك أن تعرف حجة الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوه لها، وأخلق بأن يزداد نورها سطوعا، وكوكبها طلوعا، وأن تسلك إليها الطريق الذي هو آمن لك من الشك، وأبعد من الريب، وأصح لليقين، وأحرى بأن يبلغك قاصية التبيين).[2]

وفي الفرق بين "الفصاحة" و"البلاغة" يقول الخفاجي: (والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني. لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها إنها فصيحة. وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه).[3]

وعليه فخلاصة القول في قضية التفريق بين العِلمَين "البلاغة والفصاحة" أو الجمع بينهما كما فعل الجرجاني، نقول أن المفهوم العام لكليهما مقرون بالفائدة التي تحصل من ورائهما والتعابير البليغة الجزيلة التي تمكن المتكلم من التعبير عما يختلجه وإيصاله للمتلقي في أحسن صورة وأرقى نظم ذلك هو الهدف المنشود من وراء النظم الجرجاني، وهذا لا يتحقق إلا باختيار اللفظ الحسن الخالي من مواضع الكراهة، أي ما سلمت حروفه من الثقل والفحش وهنا يمكن الاعتداد بالفصاحة في كون اللفظ معزولا عن التركيب، إضافة إلى موالاة اللفظة مع التي بعدها وموازنتها لها ضمن سياق سلس يلطف به المعنى ويصدق وهنا تتحقق البلاغة في التركيب، حينئذ ينشأ نظم تركيبي بليغ اللفظ بديع المعنى.

والبليغ الذي يملك هذه القدرة اللغوية من حسن الاختيار للألفاظ ومراعاة معانيها وإدراجها ضمن سياق حسن قائم على الأصول النحوية الصحيحة به آنذاك يتفاضل عن غيره من السياقات اللغوية، ويقال عنه أنه مالك للغة متحكم فيها ومكتسب للذوق العربي السليم متشبع به.

ثانيا: اللّفظ والمعنى:

ثنائيتين طالما كثر النقاش حولهما وبرزت أقطاب متنازعة منها من تنصر اللفظ وتجعله الأساس الذي يدور حوله التركيب اللغوي ولا يعتد بالمعنى من بينهم الجاحظ الذي عرف بنصرته للفظ على حساب المعنى وفيه يقول شوقي ضيف: "أول من أثار مشكلة اللفظ إثارة واسعة فقد تحدث عنها في كتبه أحاديث كثيرة وهو في كل شق من هذه الأحاديث يرفع من شأن اللفظ، ويغض من شأن المعنى...".[4] وقد فعل ذلك أبو هلال العسكري في كتاب "الصناعتين" معتمدا اعتمادا شبه كلي على مقولة الجاحظ بمعناها السطحي ليصل إلى النتيجة المستفزة: "وليس الشأن في إيراد المعاني لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي" وربط القيمة

[1]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص37.

[2]- المصدر نفسه، ص38.

[3]- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ، 1982م، ص59.

[4]- شوقي ضيف: في الأدب والنقد، دار إلياس، القاهرة، دط، 1986م، ص65.

بعجلة اللفظ: "إذا كان الكلام قد جمع العذوبة والجزالة والسهولة والرصانة مع السلامة والنصاعة واشتمل على الرونق والطلاوة وسلم من حيف التأليف وبعد عن سماجة التركيب وورد على الفهم الثاقب قبله ولم يرده السمع العصيب واستوعبه ولم يمجه".[1]

ومنها من لا ينظر إلى اللفظة مفردة باعتبارها لا مدلول لها إلا إذا كانت ضمن سياق محققة مع أقرانها في التركيب معنى سلس يحسن به الكلام، وقد ذكر ابن رشيق القيرواني في مصنفه هذا الصنف فيقول فيه: (ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته، ولا يبالي حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته: كابن الرومي، وأبي الطيب، ومن شاكلهما...).[2]

والانتصار للفظ على حساب المعنى أو المعنى على حساب اللفظ كان في البدايات الأولى التي هم فيها اللغويون بدراسة علم اللغة والكلام ودراسة النصوص وتحليلها، غير أنه فيما توالت من الدراسات الحديثة تم التكييف بين المصطلحين وجعل العلاقة بينهما علاقة تكامل إذ للفظ دوره في التركيب اللغوي كما للمعنى دور أيضا في تحديد جمالية التعبير، ومن أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى "المساواة" وهو أن يكون اللفظ مساويا للمعنى حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلا فقال كانت ألفاظه قوالب لمعانيه أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر.[3]

وللجرجاني أيضا رأيه فيما يخص الدور الذي يحتله كل من هذين المصطلحين، ولعل أكبر ما اشتهر به في النقد الأدبي هو علاقة اللفظ والمعنى بالإعجاز القرآني، التي اصطلح عليها فيما بعد "بنظرية النظم"، هذه النظرية التي كانت بمثابة الخلاصة التي أفرزتها قضية اللفظ والمعنى، خصوصا في المشرق العربي، حيث "صاغ فلسفته البلاغية التي جعل محورها نظريته في النظم ربط فيها بين اللفظ والمعنى وبين دلالة الألفاظ الأسلوبية ودلالتها الثانوية، وجعل النظم وحده هو مظهر البلاغة ومثار القيمة الجمالية في النص الأدبي.[4]

وقد أعاد الجرجاني النظر في قضية اللفظ والمعنى والألفاظ عنده هي رمز للمعاني المفردة فهو يرى أن معرفة مدلول اللفظ يأتي أولا، ثم اللفظ الذي يدل عليه ثانيا، فالألفاظ عنده هي سمات للمعاني ولا يتصور أن تسبق الألفاظ معانيها كأن تضع أسماء ثم تذكر معانيها، وعليه فالمعاني تتزايد، وهذا التزايد معلق بالألفاظ، والربط بين اللفظ والمعنى عن طريق احترام قواعد النحو.[5]

وكلامه هذا خير دليل على العلاقة التكاملية التي تربط اللفظ بالمعنى، فوجود اللفظ مفردا لا يملك أية دلالة إلا إذا رصف ضمن تركيب وضم فيه لفظ إلى لفظ حيالها يُكوِّن في مجمله تركيبا لغويا يتحقق به معنى وضع لأجله هذا التركيب.

---

[1]- حيزية عويشات: المشروع النقدي العربي عند عبد العزيز حمودة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في النقد العربي الحديث، إشراف: محمد دلوم، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، تاريخ المناقشة: 20/ 02/ 2018، السنة الجامعية: 2017- 2018، ص53. نقلا عن: أبو هلال العسكري: الصناعتين، ت: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1981م، ص71.

[2]- أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، الأزدي: العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا، ط5، 1401هـ، 1981م،
1/ 126.

[3]- أبي الفرج قدامة بن جعفر: نقد الشعر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1، 1302هـ، ص55.

[4]-عمر اسراطي: في قضية اللفظ والمعنى بالنقد الأدبي القديم، إشراف: سعد بن عبد الله الحليم، تاريخ الإضافة: 29/ 3/ 1438هـ- 29/ 12/ 2016 م، https://www.alukah.net. نقلا عن: مصطفى عبد الرحيم إبراهيم: في النقد الأدبي القديم عند العرب، مكة للطباعة، دط، 1998م، ص 199.

[5]- ينظر: درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، دط، 1960م، ص51.

واللغوي المتشبع باللغة الفصيحة لا تراه يكتفي بمجرد ضم الألفاظ بعضها إلى بعض وإنما تراه ينتقي خيرة اللفظ ويتحرى في ضمها تطبيق القواعد النحوية ويجسد فيها كل معاني الإعراب التي يحتاج إليها التركيب اللغوي محتكما في ذلك إلى ذوقه العربي البدوي الأصيل الذي انتقاه من ممارسته لفنون الشعر وتحليل أقوال الشعراء على مدى العصور التي سبقته ليخلص إلى تكوين تعبير لغوي متقن اللفظ سلس المعنى يسهل على قارئه أو دارسه فهمه.

وعليه فاللفظ والمعنى متداخلين يلزم من وجود الأول وجود الثاني، ولا يكون اللفظ إلا بكيان المعنى، إذ ترتيب الألفاظ ينتج عنها ترتيب في المعاني، وكذا المعاني الموجودة في النفس لا معنى لها إلا بوجود اللفظ لأن التعبير عن هذه المعاني يُلزم إيجاد ألفاظ دقيقة تحقق هذه المعاني وتوصلها إلى المتلقي في أحسن صورة.

ثالثا: دائرة الصحة النحوية ودائرة المزايا والفضائل:

هذه الدائرة التي تحدث عنها الجرجاني كثيرا في مصنفه "الدلائل" حيث جعل مدار "نظرية النظم" كله يدور في مجمله حول الاحتكام إلى قواعد النحو والتزام أحكامه، وأي كلام يلحظ الجرجاني فيه خللا أو يجد فيه عيبا من عيوب اللغة أو ما تعلق بالتركيب من التلاعب بأي باب من أبواب النحو من تقديم وتأخير أو حذف أو غيرها مما ينقص من بلاغة النظم في التركيب يتجاهلها ولا يختصها بالبحث، وقد حدد هذه الأبواب التي ينبغي على البلاغي النظر فيها ووضع لها شروطا فيقول فيها: (وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه) واعتدَّها قائلا:

– "الخبر والنظر في وجوهه/ –الشرط والجزاء ووجوهه/ –الحال ووجوهه" فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له.

– الحروف: (التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه).

– الجمل: (التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، والحروف التي ينبغي أن يصل بها أو يفصل. ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي).

والناظر في هذه الشروط الدقيقة التي حددها الجرجاني يعلم مدى سعة اطلاعه على علم النحو واستيعابه لأبوابه وقدرته على تطبيقها في الوسط اللغوي وإصدار الأحكام المطلقة، وانطلاقه في دراسته من أصغر مكون للفظ وهو الحرف مراعيا التلاؤم فيما بينها معنى وصورة، مكونا في مجملها جملا يتلاءم فيها المعنى مع اللفظ مع مراعاة أصول البلاغة والإعراب وكل ما من شأنه أن يفضي على الجملة رونقا ويرقى بتعبيرها إلى المستوى الذي يبرز فيه الحسن والجمال، و(هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطأه إن كان خطأ، إلى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه).[1]

هذا فيما يخص اهتمامه بالصحة النحوية ،أما من ناحية المزية والفضل فالمعيار في ذلك إدراج اللفظة ضمن تعبير لغوي ثم النظر في شأنها مع قرائنها في نفس التعبير وهناك يظهر مدى الحسن أو القبح، وفي هذا يقول: (فلو كانت الكلمة إذا حسُنت

[1]– الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص81، 82، 83.

حسُنَت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقَّت ذلك في ذاتها، وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال، ولكانت إما تحسن أبدا، أو لا تحسن أبدا).[1]

وكل شيء يخرج عن هذه الدائرة يأخذ حكم الفاسد من القول، لأن الفساد في النظم لا يكون إلا فيما اختل فيه ركن من الأركان السابقة للنحو، وهذا يحدث مع من ليست له دراية بعلم المعاني عموما وعلم النحو خصوصا ولا يملك من الذوق أدناه، أما المتخصص فيه فيتعاطى أبوابه على النحو الذي به يعطي للكلام مزية وفضلا على خلاف غيره وبهذا يفضل نظم على نظم ويعلو تركيب ويسقط ويفسد تركيب.

رابعا: جنس المزية وأمر المزية.

ارتكز الجرجاني في تحديد معالم نظريته كثيرا على هذه الدائرة لما تحمله من أهمية كبيرة، إذ لا معنى للتركيب اللغوي إن لم يكن مرتكزا على قواعد معلومة وأحكام أطلقها عليها اللغوي أو البلاغي وكذا التدليل عليها وبرهنتها مستعملا في ذلك حجج وبراهين يقتنع بها المحلل لذلك التركيب ويعتدها كجانب مدعم في مساره التحليلي.

هذا هو المنهج الذي اتبعه الجرجاني في تأليف مصنفه "الدلائل"، ويقول في من لم يهتد بقريحته إلى هذا الأمر وينكره بصفته أمر خفي ليس بملموس: (بقي أن تعلمونا مكان المزية في الكلام، وتصفوها لنا، وتذكروها ذكرا كما ينص الشيء ويُعَيَّن، ويُكشف عن وجهه ويُبيَّن، ولا يكفي أن تقولوا: "إنها خصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض" حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها، وتذكروا لها أمثلة).[2]

ورده عليهم بخصوص هذا الأمر: (أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علما تُمِرُّ فيه وتُحْلِي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويَفصِل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تُفاضل بين الإحسان والإحسان، وتعرف طبقات المحسنين).[3]

وهنا يبرز الجرجاني الدور الجلي لملكة الذوق عند اللغوي، فإضافة إلى الخبرة المعرفية في مجال النحو والإعراب وكل ما تعلق باللغة ينبغي أن يكون ممن يملك هذا الإحساس الخفي والذي عن طريقه يفاضل بين النُّظُم التي ارتآها غيره حسنة لكنها في نظره هو لا تحسن من باب قد وجد فيها خللا لم يهتد إليه غيره، وهذا لغياب السجية البدوية الأصيلة عندهم.

ولا بد على كل دارس أن يتفطن إلى أمور تخص التركيب اللغوي في الكلام العربي قد تغيب عن غيره، باعتبار أن منظوره أدق وأعمق من غيره، وعليه يتوجب أن يُحكم عقله ويستنزف معارفه ويستهلكها وينقب عن الحكم في كل أمر، والصور التي يحتمل أن تكون عليها الجمل، لأن القضية في معرفة جنس المزية في الكلام إنما تتعلق بالمعنى الناتج عن التركيب لا باللفظ في حد ذاته، وهذا كون اللفظ مفردا ليست به مزية وإنما يكتسبها إذا ضم ضمن تركيب لغوي هادف جاء ليحقق معنى في نفس المتكلم، وفيه يقول: (الكلام على جنس المزية، وأنها من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك، وتُعمل رويَّتك، وتُراجع عقلك وتستنجد في الجملة فهمك، وبلغ القول في ذلك أقصاه، وانتهى إلى مداه).[4]

---

[1]- المصدر نفسه، ص48.

[2]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص36.

[3]- المصدر نفسه، ص37.

[4]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص64.

وأصعب شيء يتعرض إليه البلاغي هو كيفية التدليل على الأحكام التي يطلقها على بعض النظم وطريقته في كيفية المفاضلة فيما بينها وبيان وجه المزية فيها، يقول فيه الجرجاني: (إذا أنت قدتهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخي معاني النحو، عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم. وذلك أنهم يروننا ندعي المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معاني النحو شيء يتصور أن يتفاضل الناس في العلم به، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معاني النحو ووجوهه على شيء نزعم أن من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه، بل يروننا ندعي المزية لكل ما ندعيها له من معاني النحو ووجوهه وفروقه في موضع دون موضع، وفي كلام دون كلام، وفي الأقل دون الأكثر، وفي الواحد من الألف. فإذا رأوا الأمر كذلك، دخلتهم الشبهة وقالوا: كيف يصير المعروف مجهولا؟ ومن أين يتصور أن يكون للشيء في كلام مزية عليه في كلام آخر، بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقة واحدة؟[1]

وبناء على ما سبق ذكره في شأن جنس المزية يلحظ الناظر فيها أنه ليس بالشيء الصعب إصدار الأحكام وبيانها حول قضية لغوية، لأن هذا مستساغ عند أغلب علماء اللغة من نحويين أو بلاغيين أو أي دارس لعلم من علومها، فقط يكفيه العلم الضئيل لإصدار الأحكام، أما من ناحية التدليل على هذه الأحكام وهو المقصود "بأمر المزية" ومحاولة إقناع الآخرين بها خصوصا من يخالفك الرأي في تلك القضية فهذا يستوجب خبرة خفية يعمدها اللغوي وهي الاحتكام إلى الذوق العربي إضافة إلى اطلاعاته ومعارفه الأخرى وفي هذا يقول الجرجاني: (ينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزية، وبيان الجهات التي منها تَعرِض. وإنه لمرام صعب ومطلب عسير، ولولا أنه على ذلك، لما وجدت الناس بين منكر له من أصله مُتَحَيِّل له على غير وجهه، ومعتقد أنه باب لا تقوى عليه العبارة، ولا يُمْلَكُ فيه إلا الإشارة، وأن طريق التعليم إليه مسدود، وباب التفهيم دونه مغلق، وأن معانيك فيه معان تأبى أن تبرُز من الضمير، وأن تدين للتبيين والتصوير، وأن تُرى سافرة لا نقاب عليها، وبَاديةً لا حجاب دونها، وأن ليس للواصف لها إلا أن يُلوِّح ويُشِير، أو يضرب مثلا يُنْبِئُ عن حُسنٍ قد عرفه على الجملة، وفضيلة قد أحسَّها، من غير أن يُتبِع ذلك بيانا، ويُقِيم عليه برهانا، ويذكر له علة، ويُوردُ فيه حُجَّة).[2]

وخلاصة القول في آليات النظم القرآني وعلاقتها بعلوم اللغة، فالجرجاني لم يترك بابا من أبواب اللغة إلا وطرقه واسترسل في بيان الصلة الوطيدة انطلاقا من أصغر مكون للجملة وهو اللفظ وفصل في شأنه وبيان الآراء حوله في ما يخص المفاضلة بينه وبين المعنى وخلص إلى نتيجة أنه لا تزايد بين الألفاظ ولا المعاني وأن اللفظ بصورته المفردة لا معنى له إلا إذا ضم فيه إلى لفظ آخر وأدرج ضمن تركيب لغوي خاضع فيه لقواعد النحو آنذاك يكون في مجمله نظما لغويا يمكن دراسته وبيان الجهة التي منها يحسن والتي منها يسوء. وليست كل التعابير اللغوية يمكن إدراجها ضمن التراكيب اللغوية وإنما لابد من إخضاعها إلى معيارين أساسين في نظرية النظم عنده وهما الأول: دائرة الصحة النحوية والتي فيها يكيف التعبير ويدرج ضمن باب من أبواب النحو ويتحقق فيه الإعراب عندها تبرز فيه الفضيلة، وأما المعيار الثاني فما تعلق بخصوصية ذالك التعبير وهو البحث في جنس المزية وأمرها، وذلك بإصدار الأحكام والضوابط التي تحكم ذالك التعبير والتدليل عليها قصد إقناع الدارس لها بها.

[1] – المصدر نفسه، ص546.

[2] – الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص64، 65.

وهذه الآليات ضروية جدا في الحياة اللغوية إذ العالم بها يتدرج في علمه انطلاقا من فني البلاغة والفصاحة وصولا إلى إصدار الأحكام والمفاضلة بين الأنظم وتدعيمها بالأمثلة والتدليل عليها، محتكما في ذلك إلى علمه بأبواب النحو كعلم أولي وضروري ثم اعتماده على سجيته الباطنية الذوقية المستمدة من البيئة العربية الأصيلة وكذا كثرة الاحتكاك بالكلام العربي الفصيح ومداولته وطول النظر فيه. هذا هو اللغوي البلاغي الذي ينشده الجرجاني من وراء نظريته، ذلك البلاغي الذي تسمو تعبيراته اللغوية إلى أعلى طبقات البلاغة وتحقيق المعاني الكامنة في نفسه وإيصالها إلى القارئ في أبهى صورة ممكنة.

3. مكانة الذوق وحظها من نظرية النظم:

أولى الجرجاني نظرية النظم في مصنفه دلائل الإعجاز عناية كبيرة، حيث أصَّل له تأصيلا دقيقا وذلك بإعطائه مفهوما خاصا به مع الشرح المسترسل والأمثلة الدقيقة الهادفة، والتطرق إلى الأمور التي من شأنها أن تختلط على من هو بصدد دراسته لعلم البلاغة عموما أو النظم خصوصا أو ما ارتبط بهما.

ومن بين الجوانب التي أشار إليها الجرجاني في قضية النظم اعتماد الذوق لتمييز الكلام البليغ، حيث خصص له فصلا ختم به كتابه وتناول فيه كل ما يخص الذوق واعتماده كعامل تحليلي للتركيب اللغوي، كما أبرز أهميته بالنسبة للغوي وضرورة امتلاكه هذه الملكة كي يتسنى له تحليل التركيب اللغوي وتفضيل نظم على نظم آخر. ومما قاله الجرجاني في الذوق: (المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها، أمور خفية، ومعان روحانية، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها، وتحدث له علما بها، حتى يكون مهيأ لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لها في نفسه إحساسا بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر، فرق بين موقع شيء منها وشيء).[1]

فالذوق شيء محسوس كائن في نفس اللغوي أو البلاغي، فهو من الأمور الخفية التي لا يمكن إدراكها في الشخص أو تلمسها فيه إلى عن طريق تتبعه من خلال دراسته لأنواع الكلام سواء المنثور منه أو الموزون وتحليلها، وملاحظته كيفية تخيره أنواع النُّظُم.

والجرجاني يجعل الذوق تلك الطريقة التي يدرك حسن الكلام وجماليته بها وينزل تلك المنزلة العَلِيَّة في البلاغة مهما كانت الأسباب في ذلك، سواء علمتها أو لم تهتد إلى الطريقة وإلى موطنه، ولم تتبين علته، فهو إذن العلة المعقولة والجهة المعلومة. وقد ذكره في مصنفه بعدة مصطلحات من بينها: الطبيعة، القريحة، الحس، الطبع، الأداة، الأريحية، وكلها مصطلحات محسوسة دالة عن شيء خفي لا يمكن الوصول إليه أو التعبير عنه إلا من خلال ما يصدر عن اللغوي من أحكام اتجاه النص اللغوي.

وفي نفس السياق ذكر أيضا الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير أن: (الذوق كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التي للكلام البليغ)، قال: قال شيخنا الوزير: وهي ناشئة عن تتبع استعمال البلغاء، فتحصل لغير العربي بتتبع موارد الاستعمال والتدبر في الكلام المقطوع ببلوغه غاية البلاغة، فدعوى معرفة الذوق لا تقبل إلا من الخاصة وهو يضعف ويقوى بحسب مثافنة ذلك التدبر).[2]

---

[1]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص547.

[2]- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، دط، 1984هـ، 1/ 21.

فالذوق إذن إحساس خفي لا يمكن إدراكه بالملموس أو تصفحه، وإنما هو مستقر في ذات الشخص كائن فيه، وقليل منهم من يملك هذه الآلة باعتبارها صفة نفسية كائنة فيهم خاضعة لحكم السليقة بها يستطيعون التمييز بين أنواع الكلام، والبعض يعتقد أنه يمتلك هذا الإحساس وأنه قادر على التفريق بين بلاغة التراكيب في الكلام واختيار أي منها نظمه أحسن من نظم الآخر، لكنه لم يصب في ذلك وهذا راجع إلى أمرين، أولها توهمه امتلاك هذه الملكة، فهو يشعر بوجودها فيه أثناء تحليله للكلام المنثور أو الموزون، ولكن إشكاله يكمن في جهله العلة أثناء الاختيار، وهذا يمكن تصويبه وهديه إلى سبل إنمائها وجعلها صفة فيه، وأما الصنف الآخر فهو الذي يدعي امتلاكه إياها ويرفض النقص الذي يعانيه حتى لو بادرت وعرضت عليه الفروق وبينت له القوانين التي بها يضبط وإليها يحتكم، رأيت منه إعراضا وتجاهلا وعدم اعتراف، وهذا لا دواء له سوى تجاهله وعدم الأخذ برأيه حتى ولو كان صائبا لخلوه من التعليل المنطقي وهو عالة على اللغويين والبلاغيين.

وفي هذا يقول الجرجاني: (فإذا قلت لهم: "إنكم قد أتيتم من أنفسكم"، ردوا عليك مثله وقالوا: "لا، بل قرائحنا أصح، ونظرنا أصدق، وحسنا أذكى، وإنما الآفة فيكم لأنكم خيلتم إلى أنفسكم أمورا لا حاصل لها، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلا على الآخر، من غير أن يكون ذلك الفضل معقولا"، فتبقى في أيديهم حسيرا لا تملك غير التعجب).[1]

ولإنماء الذوق لابد من الاحتكاك بكلام العرب خصوصا مما قيل في العصر الجاهلي باعتباره العصر الذي عاش به أجود الفحول من الشعراء أو الخطباء الأقحاح الذين لم يصلهم أهل الحواضر ولا لحن المولدين، وكذا زيارة البوادي والانتهال من علمهم كونه الأصل لبداية دراسة كل فن.

وزيادة عن كل هذا ونظرا لارتباط نظرية النظم بالإعجاز القرآني واعتماد الذوق في معرفة مدى فصاحة وبلاغة القرآن الكريم يقول السكاكي في مؤلفه "المفتاح": (واعلم أن شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، أو كالملاحة، ومدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين "المعاني والبيان" نَعَم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها لتُجلى عليك، أما نفس وجه الإعجاز فلا).[2] وهذا لا يتعارض مع ما أتى به الجرجاني بل يؤيده ويدعمه في هذا، ودليله ما أتى به الجرجاني في كتابه الدلائل فقد أسهب كثيرا في التحدث عن علم المعاني وأورد كل ما يمكن أن يخالطه من علم وفصل فيه تفصيلا دقيقا خاصة ظاهرتي التقديم والتأخير والحذف والذكر وأضرب الخبر وغيرها، مثله مثل علم البيان الذي تعرض فيه أيضا لأنواع الاستعارة والكناية والمجاز وغيرها من الفنون البيانية التي أحكم فصولها ودقق فيها وبين الصواب من الخطأ ووجه المزية فيها. والعالم بأنواع هذه الفنون قادر على التعرف على مواطن الجمال والقبح في النصوص المعروضة أمامه خصوصا إذا تعلق الأمر بالنص القرآني فالقرائح تجود وتصوب نحو الكلام البليغ وتكسب النفس أريحية تجعل صاحبها يدرك أنه لا بلاغة ولا فصاحة فوق بلاغة النص القرآني، وهنا يكمن إعجازه.

[1] – الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص550.

[2] – يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، 1987م، ص416.

4. خاتمة:

* لنظرية النظم مسار قديم المنشأ حديث الخصائص، عرفت تطورا منذ عصر النحوي سيبويه مرورا بلغويين وبلاغيين تباينت فيما بينهم المفاهيم حولها وصولا إلى الجرجاني الذي سن معالمها وجعلها نظرية قائمة بحد ذاتها.

* الاجتهادات المتتالية التي قام بها مختلف العلماء حول إعطاء المفهوم الأقرب لنظرية النظم لم تكن دقيقة وهادفة في مجملها، على خلاف الجرجاني الذي أصل لها وسن قواعدها وكيَّفها لتتماشى مع كل أنواع التراكيب شعرها ونثرها.

* انطلاق الجرجاني من تحليل النص القرآني والوقوف على قضاياه الإعجازية بلغ به الرقي في الفكر إلى تأسيس نظرية النظم.

* تدرج الجرجاني في سنِّ آليات النظم القرآني والاسترسال في شرحها والتمثيل لها دليل على غزارة علمه وسعة اطلاعه ونباهة فكره.

* لم يهتم الجرجاني كثيرا بالفصاحة كونه يحسبها من شأن اللفظ مفردا وإنما صب اهتمامه على فن البلاغة لتعلقها بالتركيب مجملا كونه ينظر إلى اللفظ مدرجا ضمن سياق لغوي محكم المعالم حسن المعنى.

* كل كلام خارج عن دائرة الصحة النحوية ولم يستوف شروطها، الجرجاني يخرجه من دائرة الكلام المنظوم ولا يعتد به ولا يدرسه لأن الأساس الذي بني عليه في الأصل غير سليم، ولا فضل ولا مزية حاصلة من ورائه لذلك فهو باطل.

* حتى يحسن الكلام ويفضل لابد من مراعاة الصحة في تركيبه والعلم بالتغيرات في الأوجه الحاصلة من ورائه قصد إعطاء الأحكام المطلقة الصادقة والتمثيل لها والتدليل عليها ليُعتد به كتركيب لغوي بليغ وهادف.

* التدرج في الاطلاع على مختلف القواعد اللغوية وتتبع الكلام العربي المشهود له بالفصاحة والبلاغة يكسب صاحبه لغة راقية وينمي لديه سجية ذوقية قادرة على التخيُّر فيما بين النُّظُمِ اللغوية.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، العراق، دط، 1403هـ، 1983م.
2. الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب): إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، دط، 1971م.
3. بشر بن المعتمر: صحيفة بشر بن المعتمر في فن الخطابة.
4. بلخير أرفيس: نظرية النظم بين الأصل النظري والبعد الفكري، البدر الساطع، العلمة.
5. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن): البيان والتبيين، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ، 1998م.
6. الجاحظ: الحيوان، تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي، مص، ط2، دت.
7. الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ، 1992م.
8. الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم): بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.
9. بن سنان الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي): سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ، 1982م.
10. درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، دط، 1960م.
11. ابن رشيق القيرواني (أبي علي الحسن، الأزدي): العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، سوريا، ط5، 1401هـ، 1981م، ج1.

12. السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب): مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، 1987م.
13. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.
14. شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت.
15. شوقي ضيف: في الأدب والنقد، دار إلياس، القاهرة، دط، 1986م.
16. الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد، التونسي): التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، دط، 1984هـ.
17. أبو هلال العسكري: الصناعتين، ت: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1981م.
18. ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ، 1979م.
19. الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ، 2005م.
20. القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين الخولي، دار الكتب، مصر، دط، 1960م.
21. قدامة بن جعفر (أبي الفرج): نقد الشعر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1، 1302هـ.
22. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، دط، دت.
23. مصطفى عبد الرحيم إبراهيم: في النقد الأدبي القديم عند العرب، مكة للطباعة، دط، 1998م.
24. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

– الرسائل الجامعية:

– حيزية عويشات: المشروع النقدي العربي عند عبد العزيز حمودة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في النقد العربي الحديث، إشراف: محمد دلوم، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، تاريخ المناقشة: 20/ 02/ 2018، السنة الجامعية: 2017- 2018.

– مواقع الإنترنيت:

– عمر اسراطي: في قضية اللفظ والمعنى بالنقد الأدبي القديم، إشراف: سعد بن عبد الله الحليم، تاريخ الإضافة: 29/ 3/ 1438هـ- 29/ 12/ 2016 م، https://www.alukah.net.